

خطة الدراسة

اهمية الدراسة:

تكمُن أهمية الدراسة من حيث إن وجود نظام مالي وجهاز مصرفي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي فمن خلال عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين إضافة إلى ذلك، فإن القطاع المالي يقدم مجموعة من الخدمات المالية الأخرى مثل تحويل الأموال، والضمانات، وإدارة المخاطر، وإدارة الاستثمار، والخدمات الاستشارية، التي أصبح المجتمع بحاجة متزايدة لها في العصر الحاضر.

مشكلة الدراسة:

تكمُن مشكلة الدراسة في كون رسوم الخدمة المحتسبة الناتجة عن قيام القطاع المالي بتقديم خدمات الوساطة المالية غير موزعة على القطاعات المستفيدة وإنما تنشر بشكل إجمالي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيجاد آلية لتوزيع رسم الخدمة المحتسب على القطاعات الاقتصادية الواردة في نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨ حسب القروض الممنوحة والودائع.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن رسم الخدمة المحتسب من قبل المصارف يجب أن يوزع على القطاعات الاقتصادية كدخل ملكية حسب متطلبات نظام الحسابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض البيانات المتاحة عن الأنشطة الاقتصادية وتحليل تلك البيانات لأستنباط الآليات المناسبة للتوزيع.

حدود الدراسة:

١. الحدود الزمانية: السنة المالية ٢٠١٥.
٢. الحدود المكانية: المصارف العامة والخاصة العاملة في العراق.

تقسيمات الدراسة:

- تنقسم الدراسة الى الفقرات التالية
- الفصل الأول يتضمن مفهوم وأهمية نظام الحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ذات العلاقة.
- الفصل الثاني: يتضمن توزيع رسم الخدمة المحتسب على الأنشطة الاقتصادية.
- الفصل الثالث: الاستنتاجات والتوصيات